اللجنة أوصت بالموافقة على عدد من الاقتراحات بقوانين في شأن التعيين في الوظائف القيادية بالدولة

«الموارد»: إحالة كل قيادي مضى على عمله في منصبه 12 عاماً إلى التقاعد

أعضاء اللجنة

الشيخ محمد العبدالله أثناء الاجتماع
تصوير: صالح محمد

■ تعيين القيادي 3 سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة بعد التقييم وليس بشكل تلقائي

■ الحكومة أبدت خلال الاجتماع رفضها للاقتراحات واللجنة صوتت بالإجماع

اوصت لجنة تنمية الموارد البشرية البرلمانية بالموافقة على عدد من الاقتراحات بقوانين تتعلق بتعديل القانون رقم 15 لسنة 1979 في شان التعيين في الوظائف القيادية بالدولة وسترفع تقريرا بشانه لمجلس الامة ليدرج على جدول الأعمال.

وقال رئيس اللجنة النائب الدكتور خليل ابل في تصريح للصحافيين عقب انتهاء الاجتماع ان اللجنة ناقشت الاقتراحات بقوانين في شان التعديل على قانون رقم 15 لسنة 1979 في شان تعيين القياديين بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله.

واضاف ابل ان الحكومة ابدت خلال الاجتماع رفضها للاقتراحات المتعلقة بتعيين القياديين موضحا أن اللجنة صوتت بالإجماع على الاقتراحات بقوانين المقدمة على قانون تعيين القياديين لانها تساهم في وضع معايير واضحة وموضوعية في اختيار وتقييم القياديين.

وبين أن من أبرز التعديلات على القانون هو أن مدة تعيين القيادي 3 سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة بعد التقييم وليس بشكل تلقائي مشيرا إلى ان القانون إذا أقر فكل قيادي مضى على شغله هذا المنصب 12 سنة وما فوق يتم احالته إلى التقاعد بشكل فوري خلال سنة.

اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الشركة للسنة المالية 2017/2016

«الميزانيات»: قيمة الأوامر التغييرية في بعض مشروعات «الكيماويات» تتجاوز العقد الأصلي

■ ضرورة ضبط شؤون التوظف ومكافآت العمل الإضافي للموظفين وفق القرارات المنظمة لها

■ إعادة النظر في هيكلة الشركة بما يساهم في رفع مستوى النشاط التشغيلي الأساسي لها

أعضاء لجنة الميزانيات

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية شركة صناعة الكيماويات البترولية للسنة المالية 2017/2016 وتبين لها ما يلي :-

اولا : ملاحظات ديوان المحاسبة

لوحظ أن غالبية الملاحظات المسجلة على الشركة حول عدم تحديد نطاق الأعمال المطلوبة من الشركات المتعاقد معها بدقة حتى أصبحت المبالغ المصروفة على بعض العقود تتخطى قيمة العقد الأصلي والأوامر التغييرية معا ومنها على سبيل المثال أن جملة المبالغ المصروفة على إحدى العقود المتعلقة بأعمال الشحن والتخليص الجمركي والنقل قد وصلت إلى ما يقارب 1,800,000 دينار في حين أن قيمة العقد الأصلي تقدر نحو 100 ألف دينار وقيمة الأوامر التغييرية عليه نحو 650 ألف دينار وقد افاد ديوان المحاسبة أن هذه الملاحظة قد تم تحويلها إلى إدارة المخالفات وبالتالي للمحاكمات التأديبية للنظر فيها. كما لوحظ كثرة الأوامر التغييرية على العقود بنسب تتراوح ما بين 40% إلى 68% من قيمة تلك العقود إضافة لإصدار بعض هذه الأوامر التغييرية دون الحصول على الموافقات اللازمة من لجنة المناقصات الداخلية مما يستدعي اتخاذ خطوات جادة من قبل مؤسسة البترول الكويتية على مستوى القطاع النفطي ككل لتحجيم ظاهرة الأوامر التغييرية بسبب عدم كفاية الدراسات اللازمة على العقود قبل إبرامها.

ثانيا : إعادة هيكلة الشركة

وبينت الشركة انها بصدد إغلاق مصنع الأسمدة سبب خسائره التشغيلية وانه لا جدوى اقتصادية منه مستقبلا وتوجها لمجالات استثمارية أكثر ربحية في قطاع البتروكيماويات.

ورغم توقع الشركة بتحقيقها لصافي ربح في السنة المالية الجديدة بما يقارب 116 مليون دينار إلا أن هذه الأرباح متأتية من أنشطة ناتجة من أرباح شركات زميلة وتابعة تستثمر فيها الشركة خاصة وأن النشاط الرئيسي للشركة يجب أن يكون صناعيا وليس استثماريا.

وسبق أن أوصت اللجنة بضرورة إعادة النظر في هيكلة الشركة بما يساهم في رفع مستوى النشاط التشغيلي الأساسي للشركة ليكون مصدرا للربحية عبر دخولها كشريك حقيقي في الأنشطة البتروكيماوية وليس عبر تملك الأسهم مما يعود على المؤسسة في تنويع مصادر إيراداتها التشغيلية الصناعية.

ثالثا: شؤون التوظف كما أكدت اللجنة على ضرورة ضبط شؤون التوظف وفق القرارات المنظمة لها ، خاصة وأن ديوان المحاسبة قد أورد العديد من الملاحظات المتعلقة بعدم التزام الشركة بقرار رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية بتخصيص سيارة كميزة عينية للقياديين والموظفين ممن هم على الدرجة (16) وما فوق إلا أن الشركة بتخصيص سيارات لـ 67 موظفا على الدرجة (15) !!

إضافة إلى ضرورة ضبط مكافآت العمل الإضافي للموظفين وفق الحاجة الفعلية للعمل ، حيث تجاوزت قيمة العمل الإضافي لبعض الموظفين رواتبهم الإجمالية بنسب وصلت إلى 352%

بحضور الوكيل المساعد اللواء مازن الجراح

«الداخلية والدفاع» ناقشت تعديلات قانون «منح الجنسية»

لجنة الداخلية والدفاع

اللواء مازن الجراح أثناء حضوره الاجتماع

ناقشت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية امس التعديلات المقدمة على قانون العدد الذي يجوز للحكومة منحه الجنسية الكويتية للعام الحالي.

وقال مقرر اللجنة النائب ماجد موسى في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اللجنة ناقشت قانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية بحضور وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الجنسية والجوازات الشيخ اللواء مازن الجراح موضحا بان اللجنة سترفع تقريرها بشانه الى مجلس الامة ليدرج على جدول الأعمال. وكان مجلس الامة قد وافق في جلسته الماضية المنعقدة في ال11 من مايو الجاري وبمداولة اولى على قانون يجيز للحكومة منح الجنسية الكويتية بما لايزيد عن اربعة آلاف شخص في عام 2016

رئيس مجلس الأمة استقبل وزير الزراعة المكسيكي

الغانم مستقبلا وزير الزراعة المكسيكي

استقبل رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم في مكتبه امس وزير الزراعة المكسيكي خوسيه اداردو كالسادا والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارتهم البلاد.

وحضر اللقاء سفير المكسيك لدى دولة الكويت ميغيل انغيل اسيدرو

تقدمت بتعديل بخصوص الغرامة بحيث تكون 50 ديناراً بدلا من 100

«المرافق»: لا قطع للكهرباء عن المخالفين قبل صدور الحكم القضائي

جانب من اجتماع لجنة المرافق

■ الحريجي: مدة عمل المجلس البلدي ستكون 100 يوم بدلا من 90

■ الموافقة على إضافة لجنة جديدة وهي «العرائض والشكاوى»

■ المدير العام للبلدية يترأس الجهاز التنفيذي فقط وليس البلدي

■ المناطق في انتخابات البلدي ستبقى حسب التوزيع الجغرافي

اعلن مقرر لجنة المرافق العامة النائب سعود الحريجي عن انتهاء اللجنة من مناقشة تعديلات قانون البلدية رقم 5 لسنة 2005 وتمت احالة القانون الى المجلس وسيتم مناقشته في الجلسة المقبلة .

وقال الحريجي في تصريحات للصحافيين عقب اجتماع اللجنة : ان اللجنة ناقشت كل المواد وناقشت كل التعديلات ووافقت على بعض المقترحات المقدمة من الحكومة الى جانب مقترحات مقدمة من بعض النواب ورفضت بعض المقترحات الاخرى ، مشيرا الى ان اللجنة رفضت اقتراح الحكومة بقطع التيار الكهربائي والماء عن المخالف قبل صدور الحكم القضائي فالحكم قد يستمر لسنة او اكثر خاصة في هذه الظروف وتلك الاجواء.

واضاف الحريجي : وتقدمت بتعديل بخصوص الغرامة بحيث تكون 50 دينار بدلا من 100 دينار وان يكون 500 دينار كحد اعلى بدلا من الف دينار وتمت الموافقة عليه .

وتابع : وتابع ان مدة عمل المجلس البلدي ستكون بدلا من 90 يوم عمل لتكون 100 يوم دون تحديد اللجان وتكون في عهدة المجلس ويكيف عمله لان عنده اجازة شهرين بالصيف وشهر بالشتاء .

وزاد : تمت اضافة لجنة جديدة وهي لجنة العرائض والشكاوى وتمت الموافقة عليها اما اختصاصات المدير العام للبلدية فستكون هي ترؤس الجهاز التنفيذي فقط لانه سابقا كان تفهم اختصاصاته بانه يترأس الجهاز التنفيذي والجهاز البلدي، وتم التصويت على موضوع المناطق في انتخابات البلدي لتبقى حسب التوزيع الجغرافي لانه قد يكون هناك عدم عدالة في الكثافة السكانية . واشار الحريجي الى انه تم تقديم مقترح باعادة الاسواق المركزية والمحلات العامة الى وزارة التجارة ورفضت اللجنة هذا الاقتراح وابقاء الوضع على ما هو عليه وكذلك قدم مقترح من النائب عادل الخرافي بتقسيم الكويت الى بلديات بحيث يكون في كل محافظة مجلس بلدي وانشاء مجلس اعلى للبلديات لان هذا الامر ليس وقته وسيكلف الدولة ميزانيات جديدة.

أستعرض أهم المشاريع والإنجازات الإلكترونية والتكنولوجية في الهيئة

الأستاذ: «التطبيقي» لديها بنية تحتية تضاهي الجامعات العالمية

اكد مدير إدارة مركز المعلومات والحاسب الآلي الدكتور جاسم الأستاد ان مشروع الادارة الالكترونية من المشاريع الهامة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب باعتباره أحد اهم الأهداف التي تم وضعها لعمل نقلة نوعية في اعمال وخدمات الهيئة مبينا ان التطبيقي اجتازت العديد من المراحل نحو الريادة في المشاريع الالكترونية والأكاديمية ليس فقط على المستوى المحلي بل وانما على المستويين الإقليمي والعالمي.

واضاف د. الأستاد أن امداد متخذي القرار بما يلزم من معلومات وبيانات عن جميع الإجراءات الخاصة بالتسجيل ومتابعة الطلبة والتعيينات والانتدابيات لأعضاء هيئتي التدريس والتدريب لتكون قراراتهم اكثر حكمة واكثر دقة وتبريرا مشيرا الى ان التكنولوجيا الحديثة اصبحت قادرة على عمل الكثير لتطوير الأعمال في جميع القطاعات.

واوضح د. الاستاد ان الإدارة وضعت على عاتقها تنفيذ جميع خطط والمشاريع الإلكترونية المستخدمة في الجامعات والكليات العالمية والتي ستحدث في التطبيقي نقلة نوعية تصل بها إلى مصاف الجامعات الدولية في أميركا و أوربا ودول المنطقة لافتا إلى ان المشاريع الهيئة والتي يزيد عددها حاليا عن ٨٠ مشروع وتقوم فيها الإدارة حاليا تعد واحدة من اكبر واضخم المشاريع التكنولوجية في البلاد ليس في المجال الأكاديمي فحسب وانما على كافة المؤسسات والهيئات ومنها مشروع حماية الانظمة من الكوارث Disaster Recover باستخدام احدث اجهزة الـ EMC والتي يقوم عليها فريق الدعم الفني ومراقبها السيد على حسين وهذا المشروع متعدد الخدمات الإلكترونية ومنها عمل Backup لجميع البيانات والمعلومات التي تجريها جميع الإدارات والأقسام في الهيئة على مدار اليوم والأسبوع والشهر للحفاظ على المعلومات وسريتها والخدمة الثانية التي يقدمها المشروع عدم إتلاف اي من المعلومات في حال حدوث اي طارئ كانقطاع شبكة المعلومات والانترنت او حدوث مكروه -لا قدر الله-. اما المرحلة الثانية من المشروع فهي تركيب جهاز أخر بنفس المواصفات في الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات كنسخة احتياطية نستطيع منه القيام بنفس المهام والأعمال التي تقوم بها عبر شبكة الهيئة في حال فصل التيار الكهربائي سقوط الشبكة الأولى يعمل اتوماتيكيا. كل ذلك بتخطيط وجهود فريق عمل الدعم الفني ومراقبهم الاستاذ علي حسين.